المشاركة السياسية للمرأة فى مصر الفرعونية

الدكتورة / ايناس ممدوح محمد محمد سليمان

المقدمة :

يعتبر نظام الملكية المطلقة هو الصيغة التى اتخذها نظام الحكم فى مصر خلال العصر الفرعوني منذ بدايته وحتى النهاية ، ويقوم هذا النظام على أساس تركيز كل السلطات فى يد الملك، غير أنه لما كان من المستحيل على الملك أن يباشر السلطات جميعها بنفسه كان طبيعياً أن يفوض غيره فى مباشرتها، وأن يتسعين ، من ثم ، فى إدارة شئون البلاد بعدد من الموظفين الذين كانوا يعدون خداماً وتابعين له .

مارست الدولة المصرية الشعائر الملكية ونظمها السياسية بسمات دينية [1] وذلك لتمسك الشعب بالدين والعقيدة ، ليصبح الدين هو قوام الدولة، فالملك يقيم عبادة الآلهة، ويرعاها ويحرس البلاد، ويكفل رخاء أهلها. وهو في نظر المصريين الأقدمين الضمان الأكيد لاستقرار نظام الكون واستمرار الحياة، ولذلك شارك الناس، عن اقتناع تام، في بناء قصوره ومعابده، ومقره الأبدي على شاكلة تعبر عن مدى إيمانهم بعظيم منزلته وهو ممثل الالهة على الارض والمسئول عن الفيضان وصيانة الكون وتحقيق الرخاء والدفاع عن البلاد وحمايتها [2] وبات كل ما يتصل بالملك مقدساً مهما كانت قيمته كل ذلك برر تأسيس الحكم الفرعوني على أساس دينى [3] .

وقد طوع الدين في خدمة السياسة فنجد أن الأحداث السياسية التي مرت بها مصر وانتهت بوحدتها نهائياً عام 3200 ق. م أفضت إلى سيادة معبود رئيسي، هو معبود

---

(1) طه عوض غازي (دكتور)، فلسفة وتاريخ نظم القانون المصري في العصور الفرعوني والإسلامي والحديث، دار النهضة العربية ، عام 2001-2002 ، ص26 وما بعدها

(2) ب.ج تريجر وآخرون ، مصر القديمة التاريخ الاجتماعي ، ت. لويس بقطر ، المجلس الاعلى للثقافة ، 2000 ، ص 354

(3) محمد على الصافوري (دكتور)، القانون المصري، الولاء للفتح والتوزيع ، عام 1993- 1994، ص48

الإقليم المنتصر، غير أن الكهنة، أتباع الآلهة المحلية، وآلهة الأقاليم المهزومة، لجأوا إلى حيلة تحول من دون اندثار معتقداتهم بانزواء آلهتهم، بإعلان أن آلهتم مجرد أقانيم للإله الرئيسي، لا تختلف معه في الجوهر، وحتى يضمن الملوك استمرار هذا الاعتقاد وترسخه، جعلوا المعابد تحت سلطانهم .فكان الملك يعين كبار الكهنة للمعابد الكبرى، وهو الذي يشرف، من خلال جهازه الإداري الخاص، على أعمال المباني والإنشاءات الخاصة بالمعابد، ويدير ممتلكاتها من الأراضي والقطعان، وله الحق في التفتيش على خزائنها .وكان الملك يتمتع بعلم إلهي، يجعله عالماً بكل خافية. ومن ثم لا يمكن لأحد أن يفكر في التآمر عليه، أو تشكيل تنظيم معارض له، لأن الملك سيكشف هذا التنظيم، ويعاقب من يشكلونه ، وكل ما يتفوه به واجب النفاذ لأن مشيئته هي القانون [1]، ولها ما للعقيدة الدينية من قوة، ولأن الملك منزه عن الأخطاء والآثام، وفي وجود الملك لم تكن هناك حاجة إلى مؤسسات سياسية، فما ينطقه يغني عن القواعد القانونية المفصلة، وما يراه يختزل الكثير من أدوار الهيئات السياسية والاجتماعية. ومن الخطيئة سن ما قد يقيد من سلطة الملك ، ولذا كان القضاة يحكمون حسب الأعراف والتقاليد المحلية التي يرون أنها توافق الإرادة الملكية، وقد يغيرون هذه الأحكام إن شاء الملك ذلك، لأنه مصدر التشريع، الذي يجب أن يحكم القضاء باسمه .

هدف البحث :

يهدف البحث الى التعرف على طبيعة الحكم فى الدولة الفرعونية والنظم السياسية والقانونية التى كانت سائدة فى هذه الحضارة مع توضيح مدى مشاركة المرأة فى الحياة السياسية والاجتماعية ودورها فى نقل سلطة الحكم للابناء ، والدور البارز لبعض ملكات فى تولى كرسى الحكم وذلك فى مختلف عصور الدولة المصرية القديمة

---

(1) فخرى ابو سيف مبروك (دكتور) ، التفويض فى النظم السياسية القديمة ، مطبعة المدنى ، القاهرة ،1980 ، ص 73 ، ومابعدها

منهجية البحث

اعتمد البحث المنهج التاريخ والوصفى فى التعرف على طبيعة الحياة السياسية فى مصر الفرعونية بالاضافة الى طبيعة الدور السياسى لبعض الملكات الفرعونيات ومدى مشاركتهن فى الحياة السياسية فى الدولة المصرية القديمة

هذا ويتطلب التحليل السليم لأي اشكالية في المقام الأول تحديدها فى إطارها النظرى والتاريخى ثم وصفها لإلقاء الضوء على أبعادها وكشف النقاب عن مضمونها لذلك فقد قسم البحث كما يلى :

المبحث الاول : النظام السياسى فى مصر الفرعونية

المطلب الاول : طبيعة الحكم فى مصر القديمة

المطلب الثانى : عناصر الحكم فى الدولة

المطلب الثالث : توريث الحكم

المبحث الثانى : الدور السياسى للمرأة في الحضارة الفرعونية

المطلب الاول : دور المرأة فى التأمر على السلطة

المطلب الثانى : تولى المرأة الفرعونية حكم البلاد

المبحث الاول

النظام السياسى فى مصر الفرعونية

لقد بدأ الفكر السياسي يتبلور في عصر الأسر الفرعونية، وساد في مصر آنذاك فكرة الملك الإله الذي كان هو الدولة وهو القانون، وكان هو الواسطة بين كل الناس وبين الإله أو الآلهة، وكان للملك وزراء يقومون بإدارة البلاد باسمه، وكان للأقاليم أمراء يديرون مقاطعاتهم بأمر الوزراء وكان المجتمع منقسمًا إلى طبقات، أعلاها طبقة الملك الذي لم يكن له كفء ولا مماثل، ولم يتغير هذا الفكر حتى في ظل الدولة الفرعونية الحديثة التي جاءت بعد طرد الهكسوس؟ اللهم إلا بعض التطور المرتبط بالظرف التاريخي والذي تمثل في فكرة الوحدة الوطنية التي جعلت مصر بشطريها الشمالي والجنوبي دولة واحدة[1].

وقد ادى تطور البنية السياسية لمصر القديمة لقيام مملكة كبيرة تقوم على الدولة القومية حيث تمتعت مصر بالاستقرار والاستمرارية محافظة على كيانها السياسى مدة أطول من أى حضارة اخرى معاصرة لها ، وكان مرد هذا الاستقرار الى العوامل الجغرافية والبيئية فى المقام الاول ، فكانت مصر بلداً يصعب غزوه [2]

---

(1) بطرس غالي، محمود خيري (دكتوران) ، المدخل في علم السياسة، مكتبة الأنجلو مصرية 1998م ، ص17 وما بعدها

(2) وليم ورد ، النظرية السياسية وتطبيقها في مصر القديمة ، مجلة الفكر العربى ، لبنان ، مجلد 3 ، العدد22 ، 1981 ، ص 166

ولم تنجح الحملات الاجنبية عليها الا فى ايام الفرس أى بعد 2500 سنة من وجود الدولة المصرية ، وبالرغم من وجود فترات تعرضت فيها الدولة لازمات داخلية جعلها غير موحدة لبعض الوقت نتيجة مشاكل اقتصادية كما فى عهد المملكة القديمة (2778-2160 ق م) او ضعف السياسات الداخلية و السلطة المركزية كما فى عصر المملكة الوسطى (2133 -1652 ق.م) لكن تلك الانتكاسات كانت على فترات قصيرة مقارنة بفترات ازدهارها واستقرارها السياسى .

كما ان الطبيعة الجغرافية غرز فى العقلية المصرية شعورا عميقا بالاستقرار والاستمرارية ، مما جعلهم يدركون ان اراضيهم الموحدة جغرافيا يجب ان تكون موحدة سياسيا من شمالها الى جنوبها تحت سلطة ملك واحد

وقد بلغ المصرى القديم قمة النضج السياسى فقد كانت قوة تحقيق العدالة والحق أقوى من سلطان الملك نفسه، أن ملوك مصر لم يكونوا يعيشون على نمط الحكام المستبدين فى البلاد الأخرى فيعملون ما تشاءه أهواؤهم، غير خاضعين لرقابة، فقد رسمت القوانين حدود تصرفاتهم فى حياتهم الخاصة والعامة والقانون كان تعبير عن الارادة الالهية ، على اعتبار ان الملك وسيط بين الالهة والشعب لأنه بهذه الصفة يتلقى الارادة الالهية وينقلها للشعب [1] وكانت ساعات الليل والنهار مرتبة بحيث يعمل الملك فى الوقت المحدد الذى يفرضه القانون عليه .

وكان الملوك يلتزمون جادة العدل إزاء رعاياهم، ومن ثم فقد كان ولاء المصريين يتزايد للملك وسلالته.

---

(1) أحمد إبراهيم حسن ، فايز محمد حسين (دكتوران) ، "أصول النظم القانونية في العالم القديم " دار النهضة العربية ،ب.ت ، ص18

وتعرفنا الوثائق أيضا على الأسس التى أقام المصريون عليها نظامهم السياسى فى مصر القديمة فقد قامت الدولة على أسس العدالة والنظام، وجعلت سبب الوجود فى الدنيا والخلود والمجد فى الآخرة.

فجعل المصريون القدماء للعدالة والنظام إلهة سميت (ماعت)[1] إلهة العدالة والنظام والصدق والمثالية عند المصريين القدماء وأساس قوة الحضارة المصرية وهى صفة الحكم الصالح والإدارة الصالحة وكان لابد من تثبيتها عندما يتولى عرش مصر أى «ملك إله» الحكم فهى بمثابة الدستور أو العقد الاجتماعى بين ملوك مصر وشعبها وهى البوابة الرئيسية للخلود والنعيم فى الحياة الآخرة لذا كان لابد من اختراع نظام سياسى لإدارة الدولة يُضمن فيه تطبيق العدل والنظام والصدق.

ووجد على جدران المعابد صورا للملك وهو يقدم «ماعت» كل يوم إلى الآلهة الأخرى[2]، كبرهان ملموس على أنه قائم بوظيفته الإلهية بالنيابة عنهم، فقد اعتقد المصريون والقدماء والفراعين أنه بدون تتعطل الإرادة الإلهية، لذا كان الفرعون هو المشرف على تنفيذ ماعت وتأييدها، حتى يكون قد نجح فى حكم مصر .

---

(1) عمر محمد صبحى (دكتور)، الفكر السياسى واساطير الشرق الادنى القديم – بلاد ما بين النهرين ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1998 ص 252 .

(2) هنرى فرانكفورت وآخرون ، ماقبل الفلسفة ، ت. احمد فخرى ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، د. ت ، ص 212

المطلب الاول

طبيعة الحكم فى مصر القديمة

الحكم فى مصر كان ثيوقراطيا حيث الالهة هم الحكام الفعليون وهم الذين يسنون القوانين ويقيموا العدل ويقروا قواعد السلوك ، وهم اصحاب السلطة الحاسمة فى كافة القضايا لكى تظل الى الابد خالدة ومقدسة وماكان الملك سوى ممثل لهذه الالهة على الارض ليقوم بالمهام الفعلية نيابة عنهم .

وتلك الطبيعة الثيوقراطية جعلت الملك يقوم بمقام القائد السياسى فهو الكاهن الاول للشعب ، الذى يملى القواعد القانونية ويفسرها كما يشاء بغية التطبيق والفصل فى المنازعات [1] و هو قائد الجيش فى الحرب ويدير شئون البلاد ويقييم المعاهدات مع البلدان الاخرى ويقدم الخدمات الدينية للمعبد، وبالتالى كان دور الملك سياسى دينى ، فلم يكن يعرف المصريون الفصل بين السياسة والدين .

وقد أثرت الطبيعة السياسية الدينية على النظام السياسى المصرى فى كل مستويات الحكم فكان رئيس الوزراء يتولى الشئون العامة ونظر القضايا اليومية وايضا يكون رئيس كهنة الاله امون والمشرف على المعبد وكذلك الحال لحكام المقاطعات كانوا يتولوا الاشراف على الكهنة فى المعبد الكبير فى مدنهم وحتى فى ابرام المعاهدات مع البلدان المجاورة كان الكهنة هم ضامنو المعاهدة الذين سيعاقبون من ينقضها .

لذا كانت سلطة الالهة هى السمة البارزة للنظام السياسى وكان الالهة يمنحون السلطة للملك بصفته ممثلا لهم بين الناس وكان الملك بدوره يخول هذه السلطة الى كبار

---

(1) فخرى ابو سيف مبروك (دكتور)، التفويض فى النظم السياسية القديمة، المرجع السابق،ص 73

الموظفين فى الحكومة وياتى بعد ذلك رؤساء الحكومات المحلية الذين يطلق عليهم حكام المقاطعات الذين كانوا يعاونون الحكومة والذين وصل عددهم لثلاثين مقاطعة ، وخول اولئك الحكام بدورهم تلك السلطة لمساعديهم وهكذا حتى اسفل السلم الادارى .

وكانت الإدارة المحلية تقوم بكل الشئون الإدارية للمقاطعة التى تحكمها ويولى الحاكم مندوبا عنه فى كل قسم من أقسام المقاطعة يقدمون تقاريرهم للوزير مباشرة وكان فى ذلك بعض الحد من سلطات حاكم المقاطعة

وقد عرفت مصر النظام الدستوري ربما ليس بالمعنى الحديث للدستور المتضمن مبادئ الحريات العامة وإنما فكرة "تنظيم السلطات" بداية من العصر الفرعوني، وإن جاءت القوانين والدساتير منحازة إلى شخص الفرعون، الذى تركزت فى يده كل السلطات مما اثر على وجود القانون ، لان سلطة القانون سوف تقيد السلطة الشخصية للملك [1] فيمكننا أن نرجع ما تعارف عليه ب"نظرية الحق الإلهي" على أنها أساس فلسفة الحكم المطلق في مصر الفرعونية، حيث كان الفرعون يمتلك كل السلطات ليس باعتباره الحاكم القائم على أمور وشئون الدولة فقط، بل أكثر من ذلك، فهو يملك كل شيء، من خلال إرادته غير العادية، فهو المناح والمانع ومن يخالفه فإن مصيره الهلاك.

وكان من نتيجة الحكم الملكي المطلق[2] القائم على نظرية الحق الإلهي المقدس او كما اطلق عليه فى اوروبا فى العصور الوسطى (حق الملوك الالهى) أن طاعة الملوك تعتبر أمراً واجباً على جميع الرعية، فلا يملك أي فرد ، أياً كانت الطبقة

---

(1) امام عبد الفتاح امام (دكتور) ، الطاغية ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، العدد183 ، 1994 ، ص 26

(2) محمد عبد الهادى الشقنقيرى (دكتور) ، مذكرات في تاريخ القانون المصرى ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، 1977 ، ص 82

الاجتماعية التي ينتمي إليها أن يعترض أو يتحلل من أمر الملك.
وبالرغم ان ذلك يبدو حكم استبدادى الا ان الحكم الملكي الفرعوني لم يصل إلى حد الاستبداد، بمعنى أن سلطة الملوك لم تكن سلطة مطلقة بلا قيد، بل كان يحد منها كثير من القيود، الأمر الذي خفف من إطلاقها وجعلها سلطة مشروعة، وإن كان الفرعون هو الذي يحدد إطار معيار المشروعية"[1]

وقد ظهرت السيطرة المطلقة للملك فى الفترة الاولى من عهد المملكة القديمة حوالى (2778-2160 ق.م) حيث أسندت المناصب الهامة لافراد الاسرة الحاكمة الى ان بدأ حكام المقاطعات تدريجيا السيطرة على السلطة المحلية فى شكل حكم ذاتى خاصة مع دخول الدولة فى مرحلة الانهيار الاقتصادى ،حيث ظهر التنافس بين الاسر الحاكمة وهو ماجعل السلطة تلجأ الى الحكومة المركزية ، اما فى عهد المملكة الوسطى 2133 -1652 ق.م فقد اتسمت المملكة بنمط الاقطاعية ولك يعد الحكم مطلق للملك وانما زاد اعتماده على على الاسر المسيطرة على المقاطعات ولكن هذا النمط الاقطاعى انتهى على يد الملك زوسترس الثالث (1878 -1843 ق.م) الذى الغى المقاطعات الثلاثين وقسم مصر الى ثلاث وحدات ادارية كبرى واعاد فرض سلطة العرش المطلقة ولكن محاولته فشلت وعادت مصر لنمط الاقطاعية والاسر الحاكمة المتنافسة واستمر ذلك الى ان تكونت الامبراطورية من(1551 -1085) فتشكلت فى عهد الامبراطورية قوى جديدة كان لابد من اخذها فى الاعتبار وهى الجيش الجديد الذى اعيد تنظيمه والطبقة الثرية التى تشكلت بسبب امتداد واتساع رقعة الامبراطورية ، ومع وجود كهنة امون لم يستطيع اى ملك ان يستبد بالسلطة

---

(1) أحمد إبراهيم حسن ، فايز محمد حسين (دكتوران) ، "أصول النظم القانونية في العالم القديم " مرجع سابق، ص 18-22

المطلقة وهو محاط بكل هذه القوى المنافسة وكانت قدرة الملك على الاحتفاظ بعرشه مرتبطة بقدرته على ارضاء هذه القوى المختلفة .

المطلب الثانى
عناصر الحكم فى الدولة
- - - - - - -

عرفت السياسة فى مصر القديمة صورا من التقسيم الإدارى، وتعدد السلطات وصورة أولية لما نسميه اليوم نظام الفصل بين هذه السلطات.

فالسلطة الحكومية فى مصر كانت تتكون من «الملك «و«الوزير» و«موظفى البلاط» و«الإدارات المحلية» و«الحكم الذاتى فى الريف«، وهذا التدرج فى السلطة كان قائما على نظام مركزية القرار وليس مركزية التنفيذ، فقد كانت سلطة الملك تتلخص فى التنظيم العام لأمور الدولة وتعيين كبار الموظفين خاصة الوزير وإنجاز المشروعات العامة وعقد المعاهدات مع الدول الأجنبية والقيادة العليا للجيش.

وكانت البلاد مقسمة الى مملكة الشمال ومملكة الجنوب وهذا التقسيم يعود الى عصور ما قبل التاريخ ، وكان الملك هو ملك مصر العليا والسفلى ، واثناء عهد الامبراطورية كان هناك لرئاسة الوزراء ووزيرين احدهمم لمملكة الشمال والاخر للملكة الجنوب وكانت الخزينة الملكية تسمى بيت الفضة المزدوج [1]ويمكن القول انا هذا التشديد من ازدواجية مصر كان احد عوامل تثبيت وحدتها ، والملك الاله هو رأس تلك الوحدة .

---

(1) وليم ورد ، النظرية السياسية وتطبيقها فى مصر القديمة ، مرجع سابق ، ص 167

أولا: الملك

إن نظام الحكم اتخذ صورة الملكية المطلقة ويرجع ذلك الى فكرة " الوهية الملك " باعتبار ان الملك الفرعونى ليس كسائر البشر وإنما كان يعد ابنا للأله ومن ثم الها بنفسه ، وكان الناس يتحاشون ما استطاعوا ذكر الاسم المقدس للملك ، وبدلاً عنه كانوا يقولون مثلاً الآله أو الحاكم أو على الأخص جلالته كذلك كان الملك يلقب بالأله الطيب ، وبعد موته كان يشار اليه بأنه الأله العظيم.[1]

وقامت العقيدة المصرية على ترسيخ دعائم الوحدة بين القطرين، فقد لاقي ملوك الأسرتين الأولي والثانية الكثير من الصعاب في سبيل اقرار هذه الوحدة والمحافظة عليها، وكان مرد هذه الصعاب إلى انتماء هؤلاء الملوك إلى الصعيد ونظر أقاليم الوجه البحري اليهم بوصفهم غزاة، فادعي الملك أنه الابن الشرعي لاله الشمس "رع". وتمكن بذلك من ان يتباعد بنفسه عن أن يكون من البشر وأن يكون منتسبا لأي جزء من أجزاء مصر، وبذلك اتنفت حجة الوجه البحري في معارضة أن يحكمه رجل نشأ وانتسب إلى الوجه القبلي .

وطبيعة الملك الالهية هي أساس سلطته المطلقة، فإذا كان الملك الها وجب ألا تكون لسلطته حدود، فهو يلك كل شئ وهو قادر على كل شئ، لكن هذه الطبيعة الالهية، وأن منحت الملك سلطة مطلقة، تحمل بين طياتها تقييدا من نوع خاص لهذه السلطة، فالعدل من صفات الآلهة وإذا كان الملك الها وجب أن يكون عادلا .

اما سلطات الملك فقد استقرت السلطات جميعها فى يد الملك ، السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بالإضافة إلى السلطة الدينية، فالفرعون هو الرئيس الأعلى للدولة وهو مشرعها وهو القاضي الأعلى فيها وهو كاهنها الأكبر .

---

(1) رشيد الناضورى (دكتور)، مدخل للتطور التاريخى للفكر الدينى ، دار النهضة العربية ، بيروت ،1969 ، ص 282

وهو بوصفه الرئيس الأعلى الدولة فهو صاحب السيادة وليس الشعب[1] ، وهو من يعلن الحرب ويعقد المعاهدات مع الدولة الأجنبية، وهو الذي يرسل إيها الرسل ويستقبل منها الوفود، وهو القائد الأعلى للجيش، وفي كثير من الأحيان لم تكن قيادة فرعون للجيش مجرد قيادة رمزية أو نظرية بل كانت قيادة فعلية حقيقية، فكثيرون هم الفراعنة الذين ساروا على رءوس جيوشهم وخاضوا بهم المعارك، والملك هو الذي يعين الموظفين ويرقيهم والموظفون مجرد تابعين له يسألون أمامه عن أعمالهم وله الحق في تأديبهم .

والملك هو مستقر السلطة التشريعية، فهو وحدة صاحب الحق في اصدار المراسيم والقوانين، قد يفوض الملك في بعض الأحيان، وزيره في ممارسة هذه السلطة، لكن الوزير يمارسها بالاسمه وتحت إشرافه، ومما يدل على أن الملك كان يباشر بنفسه أحيانا سلطته التشريعية ما جاء في مقدمة القانون الذي أصدره الملك حور محب، والذي سبقت الإشارة إليه، من أنه قد سن هذا القانون "بعد أن سهر الليالي والأيام يبحث جميع حالات الظلم في البلد"، وأنه جمع كتابة "فأخذ هؤلاء الكتاب الملفات وكتبوا ما قال صاحب الجلالة بالحرف الواحد"، وكان يفرق فيما يصدر عن الملك من قرارات بين ما يعد قانونا وما لا يعد كذلك، ولم يكن من الجائز أن يصدر عن الملك قرار يخالف قانونا قائما ولو كان هو الذي أصدره

ثانيا : الوزير

يطالعنا منذ عصر الدولة القديمة منصب لعب شاغله، طيلة العصر الفرعوني، دورا بالغ الأهمية ألا وهو منصب الوزير، فالوزير كان على الدوام اليد اليمني للملك في إدارة شئون البلاد، وفي البداية كان هذا المنصب محصوراً، في أفراد أسرة الملك

---

(1) احمد ابراهيم حسين (دكتور) ، فلسفة وتاريخ النظم القانونية والاجتماعية ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية 2003 ، ص 277

الحاكم، وفيما بعد أصبح من يشغلونه أشخاصا لا تربطهم بالأسرة المالكة رابطة قرابة وفي عصر الدولة القديمة والدولة الوسطي لم يكن الملك يستعين الا بوزير واحد، أما في عصر الدولة الحديثة فقد جرت العادة بالاستعانة بوزيرين، تتوزع الاختصاصات بينهما على أساس أقليمي، فأحدهما، وهو المقيم في طيبة، أما الثاني، وكان يقيم في هليوبوليس، فيشرف على الوجه البحري ومصر الوسطي . تنوعت سلطة الوزير ومهامه فكان المسئول عن تنظيم شئون الإدارة العامة، وتعيين أربعة مفتشين لموافاة الوزير ثلاث مرات فى السنة بأحوال المقاطعات، النظر فى شئون المقاطعات وتحديد الأراضى وشق الترع وتحصيل الضرائب والنظر فى المظالم والنزاعات المختلفة، وإرسال الأوامر الملكية فى الجهات المختلفة والإنابة عن الملك فى إذاعة البيانات الملكية والإشراف على تنظيم الحرس الملكى، وتنظيم الملاحة فى نهر النيل، والإشراف على سير السفن والبضائع.

وقد كان منصب الوزير منصبا له وزنه وخطره، يتضح ذلك في الدولة القديمة حيث جرت عادة الناس بأن يضيفوا إلى اسمه عبارة "له الحياة والصحة والسعادة"، وهي عبارة لم تكن تضاف الا لأسماء الملوك والأمراء، كذلك كانت تستعمل في مخاطبته نفس العبارات الرسمية التي كانت تستعمل مع الملوك خاصة، فالناس لا يتكلمون إلى الوزير وإنما يتكلمون أمامه، وهم لا يكتبون إلى الوزير وإنما "يرفعون كتابهم إليه ." وقد تعدد اختصاصاته فشملت اختصاصات إدارية، اختصاصات قضائية، وأخيرا اختصاصات تشريعية، فالوزير هو، من ناحية أولي، رئيس الجهاز الإداري ، وكانت الوظائف في تدرجها أشبه شئ بالهرم وكان مكان الوزير في القمة منه، فكان الوزير بصدر أوامره إلى الموظفين ويتلقي منهم التقارير في كل شأن من شئون البلاد الوزير بوصفه رئيس الجهاز الإداري كان له الحق في تعيين الموظفين وترقيتهم وتأديبهم عند الاقتضاء . كذلك كان الوزير يعد كبير القضاة وهو بصفته هذه يرأس محكمة عليا

تختص بالفصل في القضايا الهامة، وفي تلك القضايا التي سبق الفصل فيها بواسطة محكمة أخري ولم يلق الحكم الصادر فيها قبولا من المحكوم ضده ، ويفخر الوزراء في نقوش مقابرهم بأنهم كانوا يحكمون بين الناس بالعدل .

وفي بعض العصور كان يتدلي على صدر الوزير تمثال لماعت رمزا لوظيفته القضائية . كذلك كان الوزير يتمتع ببعض السلطة التشريعية، يدلنا على ذلك ما جاء في نقوش مقبرة منتوحوتب من أنه كان يسن القوانين غير أن صاحب السلطة التشريعية الأصيل هو الملك، والوزير لا يملكها إلا على سبيل التفويض منه[1]، كذلك لا شك أن الوزير كان يتمتع ببعض الاختصاص التشريعي من حيث لزوم توقيعه على القانون الصادر من الملك ومن حيث ضرورة تسجيل هذا القانون في ديوان الوزير .

ثالثا: الموظفون

تميزت مصر، خلال عصرها الفرعوني، بكثرة موظفيها، فمنذ عصر الدولة القديمة ونحن نشاهدهم منبثين في أرجاء الدولة يؤدون للملك مختلف الأعمال، تدلنا على ذلك ألقابهم التي تعبر عن نوع وطبيعة الأعمال التي كانوا يقومون بها، فمنهم من كانوا يلقبون "بمستشاري الأوامر مدينتهم، ومنهم من كانوا يلقبون "بالمشرفين على أشغال الملك) أو "المشرفين على المهام الملكية "وهؤلاء كانت وظيفتهم إدارة الأشغال العامة، ومنهم من كانوا يحملون لقب "المشرف على بيوت الضحية والتموين" وهؤلاء كانت مهمتهم جمع ضرائب الغلال والماشية ، وقد تزايد عدد الموظفين في عصر الدولة الوسطي والحديثة بسبب اتساع نشاط الدولة وازدياد أعبائها .

وقد كان الموظفون يتفاوتون في أهميتهم ومركزهم تبعا لتفاوت أهمية الأعمال الموكولة اليهم، ولهذا كانوا يخضعون لنظام رئاسي متدرج، وكان الجهاز الوظيفي، كما سبق أن

---

(1) فخرى ابو سيف مبروك (دكتور) ، التفويض في النظم السياسية القديمة ، مرجع سابق ، ص 74 ما بعدها

قلنا، أشبه ما يكون بالهرم، ففي القاعدة صغار الموظفين أو الكتبة وفي القمة الوزير، وبين الكتبة والوزير العديد من الرؤساء. ففي الدولة القديمة مثلا كان يقوم على رأس الكتبة و"المشرف" على الكتبة "رئيس كتبة"، كما كان يتوسط بين الكهنة ومشرفيهم "وكلاء مشرفين" و "مساعدو مشرفين" وإلى هؤلاء يضاف "الرجال الأول" و" الرؤساء" و"العظماء" و "الرفقاء" وغير ذلك من الرتب، وبالإضافة إلى كل هذا كان هناك لقب "رئيس الأسرار" وهو يقابل ما يسمي الآن بالمستشار كان المستشارون منبثين في كل فرع من فروع الإدارة .

المطلب الثالث

توريث الحكم

- - - - - - - - - -

كان نظام الحكم في مصر القديمة ملكياً، وقد اختلف نظام تولي العرش في مصر القديمة عن باقي الحضارات المعاصرة في تلك الفترة على نحو كبير، حيث اعتمد نظام تولي العرش على ركائز كان من اهمها ان تكون الزوجة الملكية او الام الملكية هي المورثة لعرش الحكم من ملك الى اخر، اذ ان فكرة الحكم وطريقة إنتقاله في مصر القديمة كانت تتمحور حول كون أم الملك حاملة لصفة الدم الملكي ، حيث بدأ الاعتقاد بهذه الطريقة في انتقال الحكم مع بداية الاسرات الملكية التي حكمت مصر على مدى عصور، وأصل هذه الفكرة ديني منحدر من الاعتقاد بان الملك قد ورث عرش مصر من الالهة التي خلقت مصر وحكمتها في الفترات السابقة، حيث تعاقب الالهة التسعة

(التاسوع) [1]على حكم مصر حتى وصل الحكم الى إلاله (حور) والذي بدوره أورثه لملوك الاسرات بعد ذلك، وبذلك نما الاعتقاد ان الدم الملكي يختلف اختلافا جذريا عن دماء الناس العاديين، فهو يقوم على طبيعة إلهية مميزة وينتقل من ملك الى اخر عند المصريين القدماء.

ولعل من أهم مبادئ السلطة الفرعونية كان نظام التوريث، وقد أشارت الوثائق التاريخية إلى أن توارث نظام الحكم في مصر في العصر الفرعوني كان قائماً على أن الابن الأكبر يخلف أباه في الحكم، ولقد اعتاد الملوك على تدريب أبنائهم على الحكم، وكان يتم هذا عن طريق أن الملك عادة كان يجعل ابنه الأكبر يساعده في الحكم حتى يعده لكي يتولى العرش من بعده في الحكم ، وهذا العرف لم يكن ملزماً لملوك الفراعنة، فقد كان الملك في حالات كثيرة يتخذ من ابنه الثاني أو ابن إحدى زوجاته- حتى ولو لم تكن الأولى وريثاً له من بعده، ولكن تلك الحالات لم تكن سوى حالات نادرة تماماً في تاريخ إرث العرش في مصر، حيث كانت يترتب عليه اضطرابات وفوضى في الدولة[2]

وبالرغم ان الاصل ان الحكم الشرعى يتولاه احد ابناء الاسرة الحاكمة الا ان هذه الشرط تم التغاضى عنه فى عهد امنمحات الاول (1991-1971 ق.م) الذى لم يكن من افراد الاسرة المالكة ولم يكن له الحق فى العرش ومع ذلك استطاع ان يستحوذ على السلطة وأنشىء اسرة جديدة وأدرج اسمه فى لائحة الحكام المصريين كملك شرعى ،

---

(1) التاسوع ، هى مجموعة فى العقيدة المصرية مكونة من تسع الهة تمثل القوى الاساسية فى الكون وهم من قاموا بتفسير كيفية خلق العالم ، راجع فى ذلك حسن محمد محى الدين ، محمد على سعدالله ، موضوعات فى الديانة القديمة ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2005 ، 24 وما بعدها

(2) محمود السقا (دكتور) ، "فلسفة وتاريخ النظم الاجتماعية والقانونية"، دار الفكر العربى للطباعة والنشر ،1978 ، ص

بينما اخناتون (1364-1347 ق.م) الملك المتمرد على التقاليد الدينية [1] الذى كان من افراد الاسرة الحاكمة وواجه رفض من محيطينه عندما سعى لاجراء تغيير فى بنية النظام السياسى الدينى الذى كان يتطلب الثبات ويقاوم التغيير، لذلك تعتبر فترة حكمه فترة متوترة فى التاريخ المصرى خاصة ان كهنة امون لم يكونوا داعمين له ، فكان الملك وانصاره من طرف ، والكهنة فى الطرف الثانى ، لكن قوة ووحدة الدولة المصرية جعلها قادرة على الحفاظ على بنية اساسية استطاعت ان تصمد فى فترات الفوضى والصراعات التى كانت تنشب على فترات داخل الدولة[2] ، وذلك يرجع الى ايمان المصريون بان الملكية وجدت عند الخليقة باعتبارها مؤسسة مقدسة ستدوم مدى الحياة ، لذلك ظل المصرى القديم يقدس أمنحات بعد وفاته لانه فى رؤيتهم حافظ على القيم الموروثة والمعتقدات الدينية .

المبحث الثانى

الدور السياسى للمرأة في الحضارة الفرعونية

حظيت المرأة المصرية بمكانة رفيعة في المجتمع المصري القديم باعتبارها الشريك الوحيد للرجل في حياته الدينية والدنيوية طبقًا لنظرية الخلق ونشأة الكون الموجودة في المبادئ الدينية الفرعونية، من حيث المساواة القانونية الكاملة وارتباط الرجل بالمرأة لأول مرة بالرباط المقدس من خلال عقود الزواج الأبدية. حيث تمتعت المرأة في

([1])C.Arnold ,Akhenaton pharaoh of Egypt .Anew Study, London 1968 .

(2) محمد سعيد عمران (دكتور) ، النظم السياسية عبر العصور، دار النهضة العربية ، بيروت 1999 ، ص 32

الحضارة المصرية القديمة بنصيب وافر من الحقوق والكرامة وقد كان للمرأة الفرعونية مكانة لم تضاهها مكانة أي امرأة في التشريعات القديمة، فكان للمرأة الفرعونية شخصية وأهلية قانونية كاملة، كما لها ذمة مالية مستقلة وأهلية للتقاضي والشهادة مثل الرجل تماما، بالإضافة لحقها في اختيار زوجها وأهليتها في إبرام عقد زواجها[1] وقد وضعت الحضارة الفرعونية أول التشريعات والقوانين المنظمة لدور المرأة وأول تلك التشريعات وأهمها تشريعات الزواج أو الرباط المقدس من حيث الحقوق والواجبات القائمة على الاحترام المتبادل بين الزوج والزوجة باعتبارها هي ربة بيت والمتحكمة الأولى فيه، بالإضافة لحقها الكامل والمتساوي مع الرجل فيما يختص بحق الميراث، كذلك كان لها ثلث مال زوجها في حالة قيامه بتطليقها بدون سبب. كما كان المصري القديم دائم الحرص على أن تدفن زوجته معه في مقبرة باعتبارها شريكته في الحياة الدنيا وبعد البعث أيضًا.

كما كانت كاملة الأهلية في كافة الحقوق القانونية داخل الأسرة وخارجها حتى أن الزوجة كانت تشترط على زوجها ما تشاء في عقد الزواج، كما كان لها أن تجعل العصمة بيدها، إلا أن مبدأ تعدد الزوجات كان موجودًا داخل الأسرة الفرعونية حتى وصل عدد الزوجات إلى ست زوجات، عدا المحظيات أو الزوجات غير الشرعيات، وذلك في العهد الإقطاعي منذ الأسرة الخامسة حتى نهاية الأسرة العاشرة[2].

---

(1) محمود سلام زناتي (دكتور)، المساواة بين الجنسين في مصر الفرعونية ومن أشكال التمييز ضد النساء عند العرب، القاهرة، 2000، ص15 وما بعدها

(2) صوفي أبو طالب (دكتور)، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ، دار النهضة العربية ،1978 ، ص 184 – 187.ايضا : محمود السقا ، فلسفة وتاريخ النظم الاجتماعية والقانونية ، دار الفكر العربى ، القاهرة 1978 ص 321 – 323

وحملت المرأة ألقابًا عظيمة في مصر القديمة مثل طاهرة اليدين؛ العظيمة في القصر؛ سيدة الحب، سيدة الجمال، عظيمة البهجة .فيما استأثرت ملكات الأسرة الثامنة عشر بالنصيب الأكبر من هذه الألقاب

بينما اختلف الامر فى النظم والشرائع الاجتماعية فى الحضارات الاخرى التى كانت ترى الرجل وحده هو من يبنى الحضارة ويسطر التاريخ والمرأة كائن خاضع له وتمثل الجنس الثانى الذى كتب عليه ان يبقى محاطاً بالظلام والغموض [1]،فكانت حقوقها عند كثر من الشعوب الاخرى مهدرة وبخاصة عن اليونان والرومان والهنود. [2]

فقد اعتبر قانون مانو الهندى المرأة عديمة الأهلية لان قبل الزواج تخضع لسلطة أبيها وبعد الزواج تخضع لسلطة زوجها .[3]

كذلك الرومان فقد جعلوا سلطة الرجل على المرأة مطلقة ، فكانت المرأة العاقلة تخضع فى القانون الرومانى حتى عصر الامبراطورية السفلى للوصاية الدائمة على اعتبار انها ناقصة الاهلية [4] ويجوز للرجل تقرير مصيرها ويتحكم فى حقها فى الحياة او الموت ، واخراجها من الاسرة او بيعها كرقيق .

---

(1) نبيلة عبد الحليم (دكتور) ، معالم التاريخ الحضارى والسياسى فى مصر الفرعونية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 1988 ص 143

(2) احمد خيرت (دكتور)، مركز المراة فى الاسلام ، دار المعارف ، 1983 ، ص 11

(3) فرج محمد البوشى (دكتور)، دور المراة الفرعونية في وراثة العرش ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، مجلد 100 العدد 491 ، يوليو 2008 ، ص134

(4) متولى عبد المؤمن (دكتور)، نظام الوصاية على القصر في القانون الروماني والشريعة الاسلامية ، دكتوراه ، حقوق المنصورة ، 1999 ، ص 489

بينما الفكر اليونانى نظر للمرأة على انها فى مرتبة ادنى من الرجل من حيث الملكات العقلية ، واشار لذلك ارسطو بقوله ان الطبيعة لم تزود المرأة بأى استعداد عقلى ، لذلك يجب ان يقتصر عملها على شئون المنزل ورعاية الابناء [1]

وقد عبر ديموستينيس [2]عن وضع المراة فى اليونان قائلا " اننا نتخذ العاهرات للذة والخليلات لصحة اجسامنا والازواج ليلدن لنا الابناء الشرعيين ويعنين بيبوتنا عناية الامانة والاخلاص" [3]

ولهذا نجد ان وضع المراة يختلف وفقا للوضع الحضارى للمجتمع الذى تعيش فيه بين مجتمع متحضر ومنفتح حضاريا او مجتمع مغلق على ذاته يدنى من قيمة المرأة ، وباعتبار ان المجتمع الفرعونى مجتمع متقدم وراقى يتسم بالمساواة بين الرجل والمرأة ، فقد لعبت فيه المرأة ادواراً هامة على المستوى الاجتماعى والسياسى مما ميزها عن اقرانها من الحضارات الاخرى وهو ماجعل اليونانيون الاوائل الذين زاروا مصر ينبهروا باستقلال النساء ، فيقول ديودور الصقلى " انها تمتعت بسلطات واسعة على زوجها وهو ما دفع الى الاعتقاد خطأ بوجود نظام الاسرة الأمية على ضفتى النيل ، لاسيما ا نام الفرعون كانت لها دورا فى نقل العرش اليه "[4]

وقد كانت وصية «بتاح حتب» حكيم القرن الخامس والعشرين قبل الميلاد لابنه تصور لنا حقوق الزوج والزوجة في ذلك العهد، وابتغاء الزوج إسعادها بالمعاملة الحسنة ،

---

(1) محمود سلام زناتى (دكتور)، المراة عند قدماء اليونان ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، 1957 ، ص 30

(2) ديموستينيس هو رجل دولة إغريقي وخطيباً بارزاً في أثينا القديمة .تشكل خطبه تعبيراً هاماً للثقافة الأثينية القديمة، وتوفر فهماً شاملاً لسياسة وثقافة اليونان القديمة أثناء القرن الرابع قبل الميلادي

(3) عزيز السيد جاسم (دكتور)، المفهوم التاريخى لقضية المرأة ، المكتبة الوطنية ، بغداد ، ط1 ،1986 ، ص 101 وما بعدها

(4) فرج محمد البوشى (دكتور)، دور المراة الفرعونية في وراثة العرش ، مرجع سابق ، ص 137

بينما كان «آنى» حكيم القرن السادس عشر قبل الميلاد يحذر ابنه من أن تسيطر عليه أنثى أو أن يسمح لها بذلك[1].

وكان الملك يتزوج أخته أو ابنته أحيانًا احتفاظًا بالدم الملكي[2] ، بالإضافة إلى عدد كبير من النساء أسيرات الحروب، وقد حذا حذوه بعض النبلاء في هذا الإسراف ، ثم تدنى مركز المرأة المصرية في العهد الإقطاعي، رغم أنها ظلت لها ذمة مالية مستقلة عن زوجها وأبيها، إلا أنها دخلت في عداد ناقصي الأهلية، فأصبح لأبيها ثم لزوجها الولاية على أموالها وتصرفاتها القانونية.

ورغم مكانة المرأة في الحضارة المصرية، إلا أن الرجل في الأسرة المصرية القديمة تمتع بمكانة أعلى من الأنثى لاعتبارات كثيرة، منها أن الحضارة المصرية رغم أنها أجازت للمرأة الجلوس على العرش وتولي الملك إلا أنه شاع فيها عقيدة الخطيئة الأبدية، وهي أن المرأة حليفة للشيطان وشرك للغواية والرذيلة، ولا نجاة للروح إلا بالنجاة من حبائلها[3]

---

(1) ول ديورانت. قصة الحضارة ، الجزء الثاني ، الشرق الأدنى ، ت. محمد بدران، جامعة الدول العربية، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ص 96 – 97

(2) C. C. Lamberg - Karlovsky & J. A. Sabloff: Ancient civilizations: the Near East and Mesoamerica. Menlo Park: Benjamin/Cummings Publishing Co., Inc., 1979-avilable at : https://www.cambridge.org/core/journals/antiquity/article/abs/c-c-lambergkarlovsky-j-a-sabloff-ancient-civilizations-the-near-east-and-mesoamerica-menlo-park-benjamincummings-publishing-co-inc-1979-350-pp-136

(3) عبد الباسط محمد حسن (دكتور)، مكانة المرأة في التشريع الإسلامي ، مركز دراسات المراة والتنمية ،جامعة الازهر ، 1977 ، ص 12

تجاوزت المرأة المصرية في التاريخ الفرعوني هذه المكانة حتى وصلت لدرجة التقديس، فظهرت المعبودات من النساء إلى جانب الآلهة الذكور، بل إن إلهة الحكمة كانت في صورة امرأة ، والإلهة إيزيس كانت رمزًا للوفاء والإخلاص. وجعل المصريون القدماء للعدل إلهة وهي ماعت، وللحب إلهة هي حتحور، وللقوة سخمت .كما حصلت المرأة المصرية على وظيفة دينية في المعابد مثل كبيرة الكاهنات وحتى الملكة حتشبسوت حصلت على لقب(يد الإله) .واستطاعت المرأة الدخول في العديد من ميادين العمل المختلفة، وشاركت في الحياة العامة، وكانت تحضر مجالس الحكم، وكان لها حقوق رضاعة الطفل أثناء العمل، ووصل التقدير العملي لها لدرجة رفعها إلى عرش البلاد، فقد تولت المراة عرش الحكم في عهود قديمة، مثل (حتب) أم الملك خوفو، وكذلك (خنت) ابنة الملك منقرع، و(إباح حتب) ملكة طيبة ، و(حتشبسوت) ، و(تي)زوجة إخناتون ، حتى(كليوباترا) فى عصر الدولة الحديثة ، كما عملت المرأة بالقضاء مثل (نبت) حماة الملك تيتي الأول من الأسرة السادسة، وتكرر المنصب خلال عهد الأسرة السادسة والعشرين، وأيضًا العمل بمجال الطب مثل(بسشيت) والتي حملت لقب كبيرة الطبيبات خلال عهد الأسرة الرابعة، ووصلت الكاتبات منهن لمناصب مديرة و مراقب المخازن الملكية ،و سيدة الأعمال، و كاهنة. كما شاركت المرأة في الشئون الدبلوماسية، حين شاركت والدة الملك رمسيس الثاني(تويا) وزوجته الأميرة (نفرتاري) في معاهدة السلام المصرية الحيثية التي أبرمها الملك في 1258 ق.م.، والتي تُعتبر أقدم معاهدة سلام في التاريخ . بينما لعبت دورًا سياسيًا حين في تسيير شئون البلاد السياسية، كما في حالة أحمس-نفرتاري، التي كانت وصية على ابنها أمنحتب الأول ، و(حتشبسوت) التي كانت وصية على ابن زوجها تحوتمس الثالث .كذلك، فإن هناك ملكتين اعتليتا عرش مصر كحاكمتين: وهما حتشبسوت في الأسرة الثامنة عشرة وتوسرت في الأسرة التاسعة عشرة. ولم يكن نادرًا في مصر القديمة أن تعتلي امرأة

العرش، كما في حالة حتشبسوت، التي احتلت العرش مكان ابن زوجها تحتمس الثالث . وعندما ورثت حتشبسوت العرش من زوجها، كان الدور الذي اضطلعت به(ابنتها نفرو رع) يتعدى الواجبات العادية التي تؤديها الأميرة، بل كانت تكتسب دور الملكة.

وبذلك فقد شاركت المرأة مشاركة فعلية في أمور الدين والعقيدة فى حياة الرجل، أما في ميدان السياسة فكان لها دور هام فى نقل العرش ، حيث اقتضت التقاليد المصرية فيمن يتولى عرش البلاد ان يكون من(أم ملكية) [1] ، وكان يفضل من كان من أب وأم ملكيين على من يسرى الدم الملكى فى عروقه من الاب فقط ، وهو مأدى لانتشار ظاهرة زواج الملك من اخته للحفاظ على نقاء الدم الملكى وتقليل عدد المتنافسين على الحكم ، وبالرغم من ذلك ظهرت محاولات كثيرة لنقل سلطة الحكم لدماء ليست ملكية خالصة ، بمعنى اخر هى محاولات تأمرية من جانب بعض نساء القصر من زوجات الملك او المحظيات لتولية ابنائهم للعرش بالمخالفة للتقاليد الفرعونية او سيطرتهم على كرسى السلطة لانفسهم وهو ما سنوضحه فى المطالب الاتية :

---

(1) عبد الحليم نور الدين (دكتور) ، دور المرأة فى المجتمع المصرى القديم ، المجلس الاعلى للآثار ، 1995 ، ص 41

المطلب الاول

دور المرأة فى التأمر على السلطة

- - - - - - - -

اعتقد المصريون القدماء ان الدم الملكى يختلف عن دماء المصريين العاديين ، وان حق الملك فى حكم البلاد قائم على طبيعته الالهية التى تميزه عن البشر والتى ترجع لفكرة نقاء الدم الملكى الالهى [1]

فقد كانت الام الملكية [2]هى زوجة الملك وفى ذات الوقت اخته او ابنته ، لتضفى على وراثة العرش الشرعية التى تمكن ابنها من التغلب على منافسيه ، لذا كان يطلق على المراة التى يجرى فى عروقها الدم الملكى لقب " الزوجة الملكية العظمى " التى تحافظ على نقاء الدم وتنقله الى ابنها بعد وفاة الملك ، كما انها تتمتع بالصفة الالهية باعتبارها ام الاله ، او زوجة الاله [3]،ولكن ذلك لاينفى حق الملك فى الزواج من اكثر من امرأة الا ان الزوجة الملكية الرئيسية تبقى هى انقى الزوجات دما ، وأم وريث العرش مستقبلا . ومثال ذلك ان الملك (حور نثرخت زوسر) مؤسس الاسرة الثالثة الذى تربع على عرش مصر عن طريق امه (تى ماعت حب) حيث كانت امه زوجة ملك مصر السفلى وانجبت منه زوسر ثم لقى الملك مصرعه على يد ملك مصر العليا (خع سخموى) فتزوجت من الملك المنتصر وبذلك اصبحت (تى ماعت حب) هى ملكة مصر العليا والسفلى ، واستطاعت بذلك نقل العرش لابنها الملك زوسر .

---

(1) محمود السقا (دكتور) ، معالم تاريخ القانون المصرى الفرعونى ، مكتبة القاهرة الحديثة ،1970 ، ص 420 ، ايضا : محمد على سعدالله (دكتور)، الدور السياسى فى مصر ، تقديم محمد جمال الدين مختار ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ،1988 ، ص 18

(2) Kamil .J, The Ancient Egyptian ,haw they lived and worked , Publisher : David and Charles; First Edition (1976) p97

(3) فرج محمد البوشى ، دور المراة الفرعونية فى وراثة العرش ، مرجع سابق ، ص 158

اما بالنسبة للأمراء فيجب ان يكونوا مولودين لابوين ملكين حتى يكون لهم حقوق متساوية ، فاذا كان احد الأمراء لأب ملكى وأم غير ملكية ، تزول حقوقه فى العرش امام أخوته الملكيين ، لذا كان الاخ يتزوج بأخته الملكية لكى يتقاسم معها العرش ، وعندما يتولى الملك العرش تعفى المراة من الوظائف الملكية ويصبح الملك هو الاله بمفرده .

كما لعبت المراة دور كبير فى نقل العرش بين الاسرات الحاكمة ، وذلك عندما لا تتوافر صفة الشرعية فى مؤسس الاسرة فانه يضطر للزواج من أرملة اخر ملوك الاسرة السابقة او ابنته حتى يدعم شرعيته فى حكم البلاد ، وهو ماحدث فى عهد الملك سنفرو مؤسس الاسرة الرابعة عندما تزوج من ابنة الملك (حونى)اخر ملوك الاسرة الثالثة مما مكنه من تولى العرش بشكل شرعى .[1]

كما اثار زواج الملك باكثر من زوجة العديد من المشكلات خاصة فيما يتعلق بوراثة الحكم فكانت كل زوجة تطمع فى توريث الحكم لابنها بعد ابيه [2]، مما جعل زوجات الملك والمحظيات فى القصر ينسجون المؤامرات لفرض نفوذهم بل قد يصل الامر للتدبير بالاطاحة من الملك بمعاونة بعذ حريم القصر الملكى وموظفيه بغرض تولية ابنائهم بالقوة .

وقد وقعت تلك المؤتمرات فى مختلف عصور الدولة المصرية فنجد فى عصر الدولة القديمة أحيكت مؤامرة ضد الملك للاستيلاء على العرش حيث وجدت نقوش على مقبرة

---

(1) سليم حسن (دكتور) ، موسوعة مصر القديمة ،الجزء الاول ،عصر ما قبل التاريخ ، الهيئة العامة للكتاب ، ب.ت، ص 282 يمكن الاطلاع على موقع :
https://www.goodreads.com/book/show/6318403

(2) عبد الحليم نور الدين (دكتور)، دور المرأة فى المجتمع المصرى القديم ، مرجع سابق ، ص 38

شخص يدعى (اونى)[1]توضح انه فى عهد الملك بيبى الاول احد ملوك الاسرة السادسة قد امر بمحاكمة زوجته الملكة (امتس) امام محاكمة خاصة اتسمت بالسرية ولم يتم الاعلان عنها لانها تتعلق بالفرعون ، وتم تشكيل هذه المحكمة من المدعو(اونى) واحد القضاة للتحقيق مع الملكة والتأكد من اذا كانت مذنبة ام بريئة [2]

كذلك تكررت محاولات التأمر من قبل ملكات القصر فى عهد الدولة الوسطى وبالتحديد فى عهد الملك (أمنمحات الاول) فبالرغم من سيرته العظيمة وانجازاته العسكرية الا انه تعرض لمؤامرة على عرشه ، فعندما تجاوز سن السبعين قرر مشاركة ابنه سنوسرت معه الحكم كعادة ملوك الفراعنة فى تدريب أمرائهم على كيفية ادارة شئون البلاد ، وحتى يامن الخلاف والصراع على تولية عرش الحكم من بعده ، الا انه تعرض لمؤامرة من احدى زوجاته بقصد اقصاء ابنه سنوسرت عن تولية العرش بعده [3]

وفى عهد الدولة الحديثة نجد عدة برديات تشير الى محاولات الانقلاب على الملك ، حيث اشارت بردية تورين القضائية الى ان الملكة (تى) زوجة رمسيس الثالث حاولت التخلص من الملك وتولية ابنها (بنتاءور) على كرسى العرش واشترك معها بعض رجال البلاط الملكى وبعض حريم القصر التى استغلتهم فى توصيل رسائل تحريضية

---

(1) اونى هو موظف عاش فى الاسرة السادسة ترقى وتقلد مناصب كثيرة فى عهد الملك بيبى الاول واصبح احد المقربين له واصبح حاكم الصعيد فى عهد الملك (مرى ان رع) منقول عن : محمد بيومى مهران (دكتور) ، الثورة الاجتماعية الاولى فى مصر القديمة ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية 1999 ، ص 252

(2) منال محمود محمد (دكتور) ، الجريمة والعقاب فى مصر القديمة ، المجلس الاعلى للاثار ، القاهرة ، 2003 ، ص 96

(3) رمضان السيد (دكتور)، تاريخ مصر القديمة ، الجزء الاول : منذ اقدم العصور الى الانتقال الثانى ، وزارة الثقافة ، الهيئة المصرية للاثار المصرية ، مشروع المائة كتاب ، 1988 ، ص 261

ضد الملك [1]، واشترك فى هذه الثورة بحد وزراء الملك فى الدلتا التى كان مركزها (اتريب) بنها حاليا [2] وكذلك بعض قادة الجيش فى النوبة ، وعندما اكتشف الملك تلك المؤامرات لم يرد ان يتدخل بنفسه خاصة ان زوجته وابنه من المشاركين فيها ، فأحالهم الى محكمة خاصة استثنائية ومنح اعضائها سلطات مطلقة مع ضرورة التحقيق ومراعاة العدالة فى احكامهم ، وقد شكلت هيئة المحكمة من 12 عضو ممن يعرف عنهم بالاخلاص للملك من موظفين بالقصر وضباط بالجيش وبعض القضاة من المحكمة المركزية ، ولما كان بعض المتهمين من اصل اجنبى فقد امر الملك ان يشترك فى المحاكمة اثنين من الحجاب بالقصر الذين يحملون اسماء اجنبية على ان يكون احدهم اسيوى[3]، وهو ما جعل البعض يذهب للقول بان عدد اعضاء المحكمة 14 وليس 12 عضو ، وبالرغم من فشل تلك الثورة الا انها تعدت حاجز الخوف المتمثل فى الخوف من الملك .

وبذلك نجد ان بعض زوجات الملوك على مختلف عصور الدولة المصرية قد لعبن دورا فى السيطرة على مقاليد الحكم و نقل السلطة لأبنائهم ولو بالقوة .

---

(1) عبد الحليم نور الدين (دكتور) ، دور المرأة فى المجتمع المصرى القديم ، مرجع سابق ، ص 39 وما بعدها

(2) احمد فخرى (دكتور) ، مصر الفرعونية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2012 ، ص 379

(3) فرج محمد البوشى (دكتور)، دور المراة الفرعونية فى وراثة العرش ، مرجع سابق ، ص 192 وما بعدها

المطلب الثانى

تولى المرأة الفرعونية حكم البلاد

تقلدت العديد من الملكات كرسى العرش فى الدولة القديمة ، فقد حكمت مصر حوالى ثمانية عشر ملكة ابتداء اً من الملكة (مريت –نيت) والتى تعد اول ملكة جلست على عرش مصر فى القرن الخامس والثلاثين قبل الميلاد واخرهم كليوباترا فى القرن الاول قبل الميلاد. فقد لعبت تلك الملكات دورا بارزاً فى الحياة السياسية سواء بمحاولات السيطرة على الحكم بغير حق شرعى وبمباركة من الكهنة خاصة كهنة رع الذين تعاظم دورهم فى النصف الثانى من حكم الاسرة الرابعة فى الاستحواذ على النفوذ السياسى فاصبح رع هو اله الدولة ، والملوك هم ابناء رع ، لإضفاء الشرعية عليهم [1] بجعل القوة الالهية تتدخل لتبرر لهم الاستيلاء على العرش باعتبارهم اصحاب الاختيار الالهى ، واستطاع الكهنة توطيد علاقتهم بملكات القصر والتأثير عليها وذلك لدورهم الكبير فى التأثير فى حياة الملك باعتبارهم زوجات الاله وبالتالى يمكنهم التاثير فى صنع قرارات الدولة ، ومن ثم اصبح بجانب حقوقهم الوراثية ينلن مركزا دينيا كبيرا بالاضافة الى دورهم الرئيسى كزوجات الاله فى تأكيد حقوق ابنائهم وتنصيبهم على كرسى العرش ، كذلك اصبح لهن دور فى ادارة شئون الحريم بالمعبد والاشراف عليهم من اجل اسعاد الالهة [2]

---

(1) ا.ارمان ، ديانة مصر القديمة ، ترجمة عبد المنعم ابو بكر ، ب.ن ،1952 ، ص 64

(2) محمد على سعد الله ، الدور السياسى للملكات فى مصر القديمة ، دراسات فى تاريخ مصر والشرق الادنى ،المرجع السابق ، ص 33

اما عن تقلد الملكات لكرسى العرش فقد ظهر ذلك لأول مرة فى عهد الدولة القديمة ، حيث حكمت الملكة (ميريت نت) التى تعد من ملوك الاسرة الاولى ، كذلك هناك الملكة (خنث –كاوس)وهى ابنة الملك (منكاورع) الذى مات ولم يترك ولدا وريثاً للعرش ، فطالبت هى بالعرش ورغم اعتراض منافسيها الا ان الدم الملكى اعطاها الاولوية لذلك وقد دونت على مقبرتها " ملك الوجهين القبلى والبحرى ، والام الملكية وبنت الإله وكل شيء تأمر به ينفذ " [1] . وهناك الملكة (مرى رع ان اس) وقد تولت الحكم بالوصاية لحين بلوغ ابنها (بيبى الثانى) سن الرشد ،

وفى عهد الدولة الوسطى حكمت الملكة (سبك نفرو) ، حكمت بصفتها فرعون بعد وفاة أخيها أمنمحات الرابع .هي آخر ملوك الأسرة الثانية عشر، وحكمت مصر قرابة أربع سنوات من 1806 حتى 1802 قبل الميلاد. عد الملكة "نفرو سوبك"، صاحبة الألقاب الملكية الخمسة والملقبة بـ"سيدة كل النساء"، كانت إحدى الملكات اللاتي حكمن مصر القديمة بعد أن خلفت شقيقها وزوجها الملك أمنمحات الرابع في الحكم، وأتيحت لها فرصة الاستقلال بالسلطة بلا شريك أو منافس.

اما اشهر ملوك الدولة الحديثة هى الملكة (حتشبسوت) التي أصبح لها دورًا تاريخيًا مشهودًا في تاريخ مصر، ولدت حتشبسوت في عام 1508 قبل الميلاد، وهي الابنة الكبرى للملك (تحوتمس الأول) ، والملكة (أحمس)

ويعتبر الملك (أحمس الأول) صاحب الانتصار العظيم في تحرير مصر من الهكسوس ، هو الجد الأكبر لحتشبسوت، ومؤسس الأسرة الثامنة عشر الفرعونية التي تنتمي إليها .ولقد كانت (حتشبسوت) الوريثة الشرعية لعرش البلاد، حيث لم يكن هناك وريث شرعي من الذكور، ولكن كان لها أخ غير شقيق من أبيها هو(تحوتمس الثاني) وقد

---

(1) سليم حسن (دكتور) ، موسوعة مصر القديمة ،ج1 ، مرجع سابق ، ص 319

كانت من قبل شريكة مع أبيها في الحكم([1]، والوريثة الشرعية للعرش ، لذا فإنه كان من المعقول أن تكون هي الفرعون الذي يلي تحوتمس الأول على العرش. لكن، تقاليد البلاط ودسائس الكهنة بدأت تتدخل في الأمور لأن فكرة حكم امرأة ووضع جميع السلطات في يدها كان أمراً على غير هواهم، لهذا كان من المحتم أن يشرك معها أخوها غير الشقيق(تحوتمس الثاني) في الحكم

ولم يكن هناك فائدة ترجى من وراء الاحتجاج، فقد كانت كل الظروف ضدها، وبدئوا يعدون لزواجها من تحوتمس الثاني وبهذا حصل تحوتمس الثاني على شرعية الحكم.

كان تحوتمس الثاني شخصاً ضعيفاً وكانت في الحقيقة حتشبسوت هي التي تدير أمور الدولة، وتحكم البلاد بإسمه من وراء ستار، وكانت صاحبة الأمر والنهي، وبعد وقت قصير أصبح واضحاً أنه سائر في طريق الموت، وأخذ رجال البلاط وكبار الموظفين يتساءلون ما الذي سيحدث عندما يموت ؟ لم يكن هناك أمير آخر يستطيع أن يخلفه على العرش، كما لو أنها ستحكم البلاد في النهاية بمفردها

لكن، زوجها (تحوتمس الثاني) كان يريد أن يمنح ابنه (تحوتمس الثالث) ، حق تولي العرش من بعده، وقد كان هناك شخصاً يدبر المؤامرات مع معبد آمون مثيراً الشعور العام بين الكهنة والناس ضد فكرة قيام امرأة بحكمهم، وقد كان هذا الشخص هو (تحوتمس الثالث) نفسه[(2)]، الذي كان يعيش في المعبد كأحد كهنته .ومنذ اليوم الأول وسادت بينهم المنافسة ، ولم تلبث حتشبسوت إلا وأن جمعت حولها مناصرين وكونت حزباً مناصراً لها، ولم يلبث هذا الحزب إلا وقتاً قليلاً حتى اشتد نفوذه، وأصبح قوياً

---

(1) سوزان راتيه ، حتشبسوت الملكة الفرعون ، ترجمة ، فاطمة عبدالله محمود ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1998 ، ص 17ومابعدها

(2) عبد العزيز صالح (دكتور) ، واخرون ، موسوعة تاريخ مصر عبر العصور ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1997 ، ص 196

لدرجة أن الفرعون الذي لم تكن لديه الخبرة الكافية أصبح عاجزاً عجزاً تاماً عن حكم البلاد، واضطر لإخلاء المكان لحتشبسوت . وأخيراً تم إعلان حتشبسوت في عام 1478 قبل الميلاد، ملكاً على الصعيد والدلتا ، وحكمت مصر وممتلكاتها في الخارج وحدها كفرعون . وقد اتسمت فترة حكم حتشبسوت بالسلام والرفاهية، وتميز عهدها بقوة الجيش ونشاط البناء والرحلات البحرية العظيمة التي أرسلتها للتجارة مع بلاد الجوار، و استطاعت مصر أن تغتني وتزدهر، فقد أعادت فتح المحاجر والمناجم التي أهملت لفترة طويلة، وخاصةً مناجم النحاس في شبه جزيرة سيناء، فقد كان قد توقف العمل في تلك المناجم في فترة حكم الهكسوس لمصر وما تلاه، ومازلنا نجد في سيناء لوحة عليها كتابة توثق هذا العمل، وتمجد ما فعلته .

ونشطت حتشبسوت كذلك حركة التجارة مع جيران مصر حيث كانت التجارة في حالة سيئة خصوصا في عهد الملك تحتمس الثانى، وأعادت استخدام قناة تربط بين النيل عند نهاية الدلتا بالبحر الأحمر، حيث قامت بتنظيف هذه القناة بعد أن حفرها المصريون أيام الدولة الوسطى، وذلك لتسيير أسطول مصر البحري بها ليخرج إلى خليج السويس وبعدها إلى مياه البحر الأحمر. وأمرت ببناء عدة منشآت بمعبد الكرنك، كما أنشأت معبدها في الدير البحرى بالأقصر.

اهتمت حتشبسوت بالأسطول التجارى المصرى فأنشأت السفن الكبيرة ، واستغلتها في النقل الداخلى لنقل المسلات التي أمرت بإضافتها إلى معبد الكرنك تمجيدا للإله آمون ، وفي بعثات التبادل التجارى مع جيرانها، واتسم عهدها بالرفاهية في مصر ، وزاد الإقبال على مواد ترفيهية أتت بها الأساطيل التجارية من البلاد المجاورة، كما ارسلت الملكة حتشبسوت أسطولًا كبيرًا إلى المحيط الأطلسى ، وازدهرت التجارة مع المحيط الأطلسى لاستيراد بعض أنواع السمك النادر.

كذلك بعثة بلاد بونت :أرسلت الملكة حتشبسوت بعثة تجارية على متن سفن كبيرة تقوم بالملاحة في البحر الأحمر محملة بالهدايا والبضائع المصرية مثل البردى والكتان إلى بلاد(بونت) الصومال حاليا ، وجنوب اليمن)، فاستقبل ملك بونت البعثة استقبالا جيدا، ثم عادت محملة بكميات كبيرة من الحيوانات المفترسة والأخشاب والبخور والعاج والأحجار الكريمة.

وكان السائد في عصر حتشبسوت ، هو السلام والرفاهية وازدهار الحركة التجارية مع دول الجوار، فلم تكن تميل إلى سياسة الغزو الخارجي. لكن ، سجلت بعض الحملات العسكرية القليلة في عهدها ، التي جاء أغلبها حملات تأديبية ، بالإضافة إلى حملة عسكرية واحدة مسجلة عن عهد حتشبسوت قام بها تحتمس الثالث وهي الاستيلاء على غزة وكان ذلك بالقرب من نهاية حكمها. ووجدت بعض المخطوطات تفصح عن حملات تأديبية في النوبة وبعض البلاد الأخرى التي كانت تحت السلطة المصرية.

وهكذا نجد ان المرأة الفرعونية كان لها دور هاماً فى الحياة السياسية وكانت شريكة فعلية للملوك باعتبارها زوجة الاله واستطاعت فى حقبات مختلفة من تاريخ الدولة المصرية ان تتولى كرسى العرش بذاتها.

الخاتمة :

أن المصريين القدماء أول من ابتدعوا معالم أول نظام سياسى واجتماعى مدنى متحضر فى تاريخ الإنسانية فقد فهموا علة قيام الدولة والحضارة وعلة انهيارها فأقاموا السلطة السياسية على هدف واحد هو تحقيق الماعت أى العدالة للجميع على خلاف ما طبع فى الأذهان عن الحياة السياسية فى مصر الفرعونية.

حظيت المرأة المصرية بمكانة رفيعة في المجتمع المصري القديم باعتبارها الشريك الوحيد للرجل في حياته الدينية والدنيوية طبقًا لنظرية الخلق ونشأة الكون الموجودة في المبادئ الدينية الفرعونية، من حيث المساواة القانونية الكاملة وارتباط الرجل بالمرأة لأول مرة بالرباط المقدس من خلال عقود الزواج الأبدية. حيث تمتعت المرأة في الحضارة المصرية القديمة بنصيب وافر من الحقوق والكرامة وقد كان للمرأة الفرعونية مكانة لم تضاهها مكانة أي امرأة في التشريعات القديمة، فكان للمرأة الفرعونية شخصية وأهلية قانونية كاملة، كما لها ذمة مالية مستقلة وأهلية للتقاضي والشهادة مثل الرجل تماما، بالإضافة لحقها في اختيار زوجها وأهليتها في إبرام عقد زواجها، وقد وضعت الحضارة الفرعونية أول التشريعات والقوانين المنظمة لدور المرأة وأول تلك التشريعات وأهمها تشريعات الزواج أو الرباط المقدس من حيث الحقوق والواجبات القائمة على الاحترام المتبادل بين الزوج والزوجة باعتبارها هي ربة بيت والمتحكمة الأولى فيه، بالإضافة لحقها الكامل والمتساوي مع الرجل فيما يختص بحق الميراث، كذلك كان لها ثلث مال زوجها في حالة قيامه بتطليقها بدون سبب. كما كان المصري القديم دائم الحرص على أن تدفن زوجته معه في مقبرة باعتبارها شريكته في الحياة الدنيا وبعد البعث أيضًا.

كما لعبت دورا هام فى نقل سلطة الحكم للغير والقيام ببعض المحاولات التأمرية للسيطرة على الحكم وتنصيب ابنائهم الغير شرعيين لكرسى العرش . كذلك فى حقبات مختلفة من تاريخ الدولة المصرية تولت المرأة سلطة الحكم وسيطرة على حكم البلاد

النتائج :

1- مارست الدولة المصرية الشعائر الملكية ونظمها السياسية بسمات دينية
2- ويعتبر نظام الملكية المطلقة هو الصيغة التى اتخذها نظام الحكم فى مصر خلال العصر الفرعوني
3- انتقال الحكم بالوراثة لمن يسرى في عروقه الدم الملكي، ولا دخل للشعب في اختياره
4- السيادة للملك وليست للشعب، فالملك باعتباره إلها ليس نائبا عن الشعب أو ممثلا عنه، فالملك يستمد السيادة من الآلهة وليس من الشعب، لذلك لم يوجد في الدولة الفرعونية مجالس شعبية أو نيابية
5- فكرة نقاء الدم الملكى وانتقاله من الام الملكية لابنائها ، ادت لظهور عادة زواج المحارم فى مصر القديمة.
6- تعددت محاولات السيطرة على العرش الملكى على مر العصور فى الدولة المصرية القديمة من جانب بعض الملكات لنقل العرش للغير بالقوة .
7- خضوع الزوجات المتأمرات على الحكم لمحاكمات استثنائية يتم تشكيلها من رجال القضاء وضباط جيش وبعض المخلصين من رجال القصر ويجوز ان يضم تشكيل هيئة المحكمة اجانب اذا كان فى احد المتأمرين عنصر اجنبى .

8- تولى حكم مصر العديد من الملكات وفرضن وجودهن بالقوة بالرغم من اعتراض الكهنة احيانا .

الملخص :

مارست الدولة المصرية الشعائر الملكية ونظمها السياسية بسمات دينية وذلك لتمسك الشعب بالدين والعقيدة ، ليصبح الدين هو قوام الدولة، فالملك يقيم عبادة الآلهة، ويرعاها ويحرس البلاد، ويكفل رخاء أهلها. وهو في نظر المصريين الأقدمين الضمان الأكيد لاستقرار نظام الكون واستمرار الحياة، ولذلك شارك الناس، عن اقتناع تام، في بناء قصوره ومعابده، ومقره الأبدي على شاكلة تعبر عن مدى إيمانهم بعظيم منزلته وهو ممثل الالهة على الارض والمسئول عن الفيضان وصيانة الكون وتحقيق الرخاء والدفاع عن البلاد وحمايتها وبات كل ما يتصل بالملك مقدساً مهما كانت قيمته كل ذلك برر تأسيس الحكم الفرعوني على أساس دينى

ويعتبر نظام الملكية المطلقة هو الصيغة التى اتخذها نظام الحكم فى مصر خلال العصر الفرعوني منذ بدايته وحتى النهاية ، ويقوم هذا النظام على أساس تركيز كل السلطات فى يد الملك، غير أنه لما كان من المستحيل على الملك أن يباشر السلطات جميعها بنفسه كان طبيعياً أن يفوض غيره فى مباشرتها، وأن يتسعين ، من ثم ، فى إدارة شئون البلاد بعدد من الموظفين الذين كانوا يعدون خداماً وتابعين له

واتبع نظام الحكم فى مصر النظام الثيوقراطيا حيث الالهة هم الحكام الفعليون وهم الذين يسنون القوانين ويقيموا العدل ويقروا قواعد السلوك ، وهم اصحاب السلطة الحاسمة فى كافة القضايا لكى تظل الى الابد خالدة ومقدسة وماكان الملك سوى ممثل لهذه الالهة على الارض ليقوم بالمهام الفعلية نيابة عنهم . وتلك الطبيعة الثيوقراطية جعلت الملك يقوم بمقام القائد السياسى فهو الكاهن الاول للشعب.

اما المرأة المصرية فقد حظيت بمكانة رفيعة في المجتمع المصري القديم باعتبارها الشريك الوحيد للرجل في حياته الدينية والدنيوية طبقًا لنظرية الخلق ونشأة الكون الموجودة في المبادئ الدينية الفرعونية، من حيث المساواة القانونية الكاملة وارتباط الرجل بالمرأة لأول مرة بالرباط المقدس من خلال عقود الزواج الأبدية. حيث تمتعت المرأة في الحضارة المصرية القديمة بنصيب وافر من الحقوق والكرامة وقد كان للمرأة الفرعونية مكانة لم تضاهها مكانة أي امرأة في التشريعات القديمة.

كما لعبت دورا هام فى نقل سلطة الحكم للغير والقيام ببعض المحاولات التأمرية للسيطرة على الحكم وتنصيب ابنائهم الغير شرعيين لكرسى العرش

كذلك فى حقبات مختلفة من تاريخ الدولة المصرية تولت المرأة سلطة الحكم وسيطرة على حكم البلاد

المراجع :

1. أحمد إبراهيم حسن ، فايز محمد حسين ، "أصول النظم القانونية فى العالم القديم " دار النهضة العربية ،بدون تاريخ
2. احمد ابراهيم حسين ، فلسفة وتاريخ النظم القانونية والاجتماعية ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية 2003
3. احمد خيرت ، مركز المراة فى الاسلام ، دار المعارف ، 1983
4. احمد فخرى ، مصر الفرعونية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2012
5. ا.ارمان ، ديانة مصر القديمة ، ترجمة. عبد المنعم ابو بكر ، بدون ناشر ،1952

6. امام عبد الفتاح امام ، الطاغية ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، العدد183 ، 1994
7. ب.ج تريجر وآخرون ، مصر القديمة التاريخ الاجتماعى ، ت. لويس بقطر ، المجلس الاعلى للثقافة ، 2000
8. بطرس غالي، محمود خيري ، المدخل في علم السياسة، مكتبة الأنجلو مصرية 1998م
9. حسن محمد محى الدين ، محمد على سعدله ، موضوعات فى الديانة القديمة ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2005
10. رشيد الناضورى ، مدخل للتطور التاريخى للفكر الدينى ، دار النهضة العربية ، بيروت ،1969
11. رمضان السيد ، تاريخ مصر القديمة ، الجزء الاول : منذ اقدم العصور الى الانتقال الثانى ، وزارة الثقافة ، الهيئة المصرية للاثار المصرية ، مشروع المائة كتاب ، 1988
12. سوزان راتيه ، حتشبسوت الملكة الفرعون ، ترجمة . فاطمة عبدالله محمود ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1998
13. سليم حسن ، موسوعة مصر القديمة ،الجزء الاول ،عصر ما قبل التاريخ ، الهيئة العامة للكتاب ، ب.ت، ص 282 يمكن الاطلاع على موقع :
https://www.goodreads.com/book/show/6318403
14. صوفي أبو طالب، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ، دار النهضة العربية ،1978
15. طه عوض غازي، فلسفة وتاريخ نظم القانون المصري في العصور الفرعوني والإسلامي والحديث، دار النهضة العربية ، عام 2001-2002

16. عبد الباسط محمد حسن، مكانة المرأة في التشريع الإسلامي ، مركز دراسات المراة والتنمية ،جامعة الازهر ، 1977
17. عبد الحميد الشواربي، الحقوق السياسية للمرأة في الإسلام مع المقارنة بالأنظمة الدستورية الحديثة، منشأة المعارف، الاسكندرية 1987
18. عبد الحليم نور الدين ، دور المرأة فى المجتمع المصرى القديم ، المجلس الاعلى للآثار ، 1995
19. عبد العزيز صالح واخرون ، موسوعة تاريخ مصرعبر العصور ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1997
20. عمر محمد صبحى ، الفكر السياسى واساطير الشرق الادنى القديم – بلاد ما بين النهرين ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1998
21. عزيز السيد جاسم ، المفهوم التاريخى لقضية المرأة ، المكتبة الوطنية ، بغداد ، ط1 ،1986
22. فرج محمد البوشى ، دور المراة الفرعونية فى وراثة العرش ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، مجلد 100 العدد 491 ، يوليو 2008
23. متولى عبد المؤمن ، نظام الوصاية على القصر فى القانون الرومانى والشريعة الاسلامية ، دكتوراه ، حقوق المنصورة ، 1999
24. محمد بيومى مهران ، الثورة الاجتماعية الاولى فى مصر القديمة ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية 1999
25. محمد عبد الهادى الشقنقيرى ، مذكرات فى تاريخ القانون المصرى ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، 1977
26. محمد سعيد عمران ، النظم السياسية عبر العصور، دار النهضة العربية ، بيروت 1999

27. محمد على الصافوري، القانون المصري، الولاء للفتح والتوزيع ، عام 1993-1994
28. محمد على سعدالله ، الدور السياسى فى مصر ، تقديم محمد جمال الدين مختار ، مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية 1988
29. محمود السقا ، فلسفة وتاريخ النظم الاجتماعية والقانونية ، دار الفكر العربى ، القاهرة 1978
30. محمود السقا ، معالم تاريخ القانون المصرى الفرعونى ، مكتبة القاهرة الحديثة ،1970
31. محمود سلام زناتى ، المراة عند قدماء اليونان ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، 1957
32. محمود سلام زناتي، المساواة بين الجنسين في مصر الفرعونية ومن أشكال التمييز ضد النساء عند العرب، القاهرة، 2000
33. منال محمود محمد ، الجريمة والعقاب فى مصر القديمة ، المجلس الاعلى للاثار ، القاهرة ، 2003
34. نبيلة عبد الحليم ، معالم التاريخ الحضارى والسياسى فى مصر الفرعونية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 1988
35. هنرى فرانكفورت وآخرون ، ماقبل الفلسفة ، ترجمة. احمد فخرى ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، بدون تاريخ
36. ول ديورانت. قصة الحضارة ، الجزء الثانى ، الشرق الأدنى ، ت. محمد بدران، جامعة الدول العربية، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، جامعة الدول العربية ، القاهرة

37. وليم ورد ، النظرية السياسية وتطبيقها فى مصر القديمة ، مجلة الفكر العربى ، لبنان ، مجلد 3 ، العدد22 ، 1981

38. C.Arnold ,Akhenaton pharaoh of Egypt .Anew Study, London 1968
39. C. C. Lamberg-Karlovsky & J. A. Sabloff: Ancient civilizations: the Near East and Mesoamerica. Menlo Park: Benjamin/Cummings Publishing Co., Inc., 1979
Available at: https://www.cambridge.org/core/journals/antiquity/article/abs/c-c-lambergkarlovsky-j-a-sabloff-ancient-civilizations-the-near-east-and-mesoamerica-menlo-park-benjamincummings-publishing-co-inc-1979-350-pp-136
40. Kamil .J, The Ancient Egyptian ,haw they lived and worked , Publisher : David and Charles; First Edition (1976) p97

Summary

the Egyptian state practiced royal rituals and its political systems with religious features, in order for the people to adhere to religion and belief, so that religion became the foundation of the state, so the king establishes the worship of the gods, sponsors them and guards the country, and guarantees the prosperity of its people. In the eyes of the ancient Egyptians, it is the surest guarantee for the stability of the universe system and the continuation of life, and therefore people participated, with complete conviction, in building its palaces and temples, and its eternal seat in a manner that expresses the extent of their belief in the greatness of his status and he is the representative of the gods on earth and responsible for the flood, the maintenance of the universe, the achievement of prosperity and the defense of The country and its protection, and everything related to the king has become sacred, regardless of its value. All this justified the establishment of Pharaohs rule on a religious basis. The absolute monarchy system is the formula adopted by the system of government in Egypt during the Pharaohs era from its inception to the end, and this system is based on the concentration of all powers in the hands of the king, but since it was impossible for the king to exercise all the powers himself, it was natural to delegate others In undertaking it, and to expand, then, in managing the affairs of the country with a number of employees who were considered servants and subordinates to him

and the system of government in Egypt followed the theocratic system, whereby the gods are the actual rulers and they are the ones who enact laws, establish justice and approve the rules of behavior, and they are the holders of decisive authority in all issues to remain forever immortal and sacred, and the king is nothing but a representative of these gods on earth to perform the actual tasks on their behalf. And that theocratic nature made the

king assume the position of a political leader, as he is the first priest of the people. As for the Egyptian woman, it had a high position in the ancient Egyptian society as the only partner for a man in his religious and worldly life according to the theory of creation and the emergence of the universe found in the Pharaohs religious principles, in terms of complete legal equality and the man's association with women for the first time with the sacred bond through eternal marriage contracts. Where women enjoyed in the ancient Egyptian civilization a plentiful share of rights and dignity, and the Pharaohs woman had a position unmatched by the status of any woman in the old legislation. It also played an important role in transferring the authority of power to others and making some conspiratorial attempts to control the rule and install their illegitimate children to the throne. Likewise, in different eras in the history of the Egyptian state, women assumed power and control over the rule of the country.